في ظلّ وزارة الصّدر

•

يمتاز عهد الصدر – فيما يمتاز به من الخصائص – بدقة الظرف وحراجة الموقف . فهو الى جانب الثقة الغالية التي احرزها ، والى جانب الشرف العظيم الذي طلع به ، يمتحن أشد الامتحان وأشقه بمسؤولية مكثّفة..

وقد تستغرب ان يكون الحكم الصاعد من صميم الحرية حكماً مكتفاً ، ولكن استغرابك لا يلبث الا قليلاً ، ولن يلازمك الا الى حين .. فانت حـــين تتحرر في نظرتك الى موقف وزارة (الصدر) ترى انها قيدت نفسها بسياسة الرفق من جهة ،وواجهت بعد سقوط وزارة صالح جبر (واقعـــاً) قاسياً ،اذ وقفت هي والمصالح الانكليزية الجوهرية وجهاً لوجه .

أرأيت اليها كيف أحكم ظرُفها الدقيق كتافها وكلفها اثقـل اعباء الحكم في تاريخ العراق الحديث ؟

أتدري ما اريد ان أقول ؟ أريد أن اجلو لك موضع الدقـة

لتدرك معي اولاً : مدى النجاح في هذه المسؤولية الخطـــيرة المكتنفـــة بعواطف الشعب ، وتجنب أذى المصالح الانكليزية ، وكلاهما مشتدّ عنيف مستميت. وترى معي ثانياً :مبلغ هذاالنجاح الناجم من التوفيق بين هذين الخصمين العنيفين وكل منهما كصاحب الحاجة « أعمى لايرى الا قضاها ».هنا موضع الامتياز ، وهنا مصدر البطولة التي نريد تسجيلها لسماحة الصدر .

ويزيد في ثقل مسؤولية الحكم في هذه الفترة ان مقاليده القيت إلى الصدر في ظرف هو ادنى الى التأسيس منه الى الظروف الموطدة.

لقد تسلم الصدر حكومة طفلة لم تنتفع بما مضى من عمرهـــا ، لأن ما مضى منه كان غناء للاشخاص ، وغواً في ثرواتهم ونفوذهم لا في خزينتها ونظامها . لذلك كان ملزماً بتأسيس حكومة جديدة وفق تصميم جديد ، فلم يشأ ان يقلد من تقدمه الى الحكم بتأليف (منهج وزاري) يرسم الآمال على الورق .

ومـــاذا يعلن من المنهج ، وهو في السياسة الداخلية ازاء مظاهرات متصلة لا تعترف بشيء من (الكائن) الحكومي مـا لم تنفذ (مطالبها) التي تعدت الحدود المعقولة ، ومن السياسة الخارجية ازاء حليف يحدث نفسه بالاحتلال ويرسل اذنابه هنا وهناك ينفثون سموم التفريق ويغذون الاشاعات والتظاهر ببذل سخي ، فقـــد بلغني انهم ارصدوا ربع مليون دينار لهذا الغرض .

وهناك حلول وسط بين هذا وذاك دون ريب ،ولكنها لم تكن ترضي هؤلاء ولا هؤلاء .... فماذا يعلن من منهجه في هذه الحال ؟ لقد ترك لهؤلاء نشاطهم ، وترك اولئك لنشاطهم ، وركز همه

في وضع الاستقرار أول الأمر ، وبناه على مقدمات تتألف من أهم الشئون الداخلية ،وهي رفض المعاهدة وحل مجلس النواب وتوفير الغذاء واطلاق الحريات .

وقد حقق هذه الاماني في الاسبوع الاول من توليه الحكم فضرب أول مثل في القوة المنظورة فيه كبطل وزعيم .

وينبغي ان لا ننساق بالعواطف فنغفل من شأن هذا الاقدام الخطير على رفض المعاهدة ، فالحق ان رفضها – بالرغم من ايماننا بالقوة الشعبية .. عمل سياسي جبار،واقرب ما يكبره – بالاختصار – انه بدّل خطة الانكليز ،وغير وجهة سياستهم في العراق ثم في الشرق وعدلوا بعده عن الاستفزاز الذي كانت تعلنه صحفهم .

وكذلك قل في حل مجلس النواب ، فهو عمل اجهز على المعاهدة وتهيأ لتأييف مجلس حر يغني العراق عن هذه الخضات ويستعيد مكانته فيكون مركز الثقل في اللحظات الصعاب .

اما السياسة الخارجية فبينما يظهر ان بحثها تأجل الى حين الفراغ من المسائل الداخلية ، يجري فيها نشاط انكليزي ملحوظ ، ولا مراء في أن الموقف الدولي يجعل النشاط في سياستنا الخارجية محدوداً .

ويبدو حتى الان أن الدفاع المشترك ، ان ابيناه على انفراد، فسنرتبط به عن طريق الجامعة العربية ، وقد ظهر انه من الامور التي لن تتنازل عنها الانكليز ، ولا سيما في مثل هذا الظرف الذي يعلو فيه نشاط روسيا علواً كبيراً .

وعلى الاجمال فان السياسة العراقية الان سياسة وطنية تجاري الواقع ، وكم أتمنى لو استطاعت أن تلزم الحياد في الموقف الدولي.